اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

الاستيراد العشوائي ساهم في تدهور الصناعات الجلدية

شهد واقع الصناعات الجلدية العراقي حالة من التعثر جعل الكثير من القائمين على هذه الصناعة يتوقفون عن الإنتاج بسبب انفتاح الأسواق العراقية أمام البضائع الأجنبية بعد نيسان عام ٢٠٠٣ من دون وضع آليات تحدد عملية استيراد البضائع من خارج البلد الأمر الذي انعكس سلبا على واقع أنتاج الجلود في السوق المحلية وجعلها تتراجع مع ارتفاع حجم الاستيراد من دول مختلفة.

بغداد / حسين ثغب

يقول محمد سلمان صاحب معمل لصناعة الأحذية والشحاطات الرجالية في بغداد. كنا في السابق نعمل بشكل مستمر دون انقطاع وكنا نعرض بضاعتنا على قوافل زوار العتبات المقدسة ولكن الذي حدث انقطاع قدوم الزوار إلى البلد وزيادة حجم الاستيراد من البضائع الجلدية على اختلاف أنواعها وموديلاتها وبأسعار رخيصة لا توازي تكلفة صناعة الأحذية محليا مما اضطرنا إلى التوقف عن الإنتاج فمن غير المعقول الاستمرار في ظل انعدام الإرباح وتلاشي الجدوى الاقتصادية. كما ان ثقة المتبضع العراقي بالمنتج الأجنبي أعلى من المنتج المحلي. خصوصا ان غالبية ما متوفر في السوق المحلي من الصناعة الصينية التي يرغب كثير من المواطنين اقتناءها بسبب أسعارها الزهيدة. فسعر الحذاء الصيني مثلا لا يتجاوز ١١ ألف دينار في الوقت الذي يصل سعر الحذاء العراقي إلى ٢٣الف دينار ولكن المنتج العراقي يمتاز بجودته ومصنوع من الجلد الطبيعي.

وحدثنا مصطفى محمد صاحب معمل أحذية في شارع الرشيد. أن زيادة استيراد المنتجات الجلدية من الصين وسوريا وإيران والإمارات ودخول كميات كبيرة من الأحذية النسائية والرجالية والأحزمة والحقائب أدت إلى تراجع المنتج المحلي نظراً لفقدان عنصرين مهمين من عناصر المنافسة هما الجودة والنوعية فالمنتج المحلي يعتمد في بعض أساسياته على استيراد أجزاء مهمة داخلة في الصناعات الجلدية كأرضية الحذاء والجلود المستوردة في بعض الأحيان الأمر الذي يجعل تكاليف الإنتاج عالية لا تقبل المقارنة مع المستورد الذي يباع بأسعار زهيدة تناسب شريحة واسعة من المجتمع العراقي الذي يفضل البضاعة الزهيدة.

وتابع الحديث عمر صادق احد مستوردي المنتجات الجلدية: مع كل بداية موسم يبدأ الإقبال على شراء ما يناسبه فموسم الصيف مثلا نستعد له مع نهاية فصل الشتاء إذ نقوم باستيراد البضاعة التي نحددها عن طريق الاتصال بالشركات الصينية على وجه التحديد ويرسلون لنا ما نرغب في جلبه من موديلات لمختف الأصناف التي يفضلها الزبون العراقي وعن طريق هذه الآلية يتم إيصال البضاعة إلى السوق العراقية.

كما شاركنا علي سلمان احد مستوردي المنتجات الجلدية من خارج القطر بقوله: كانت بدايتنا مع البضاعة الأجنبية مشجعة الأمر الذي جعلنا نفتح فروعا أخرى في مختلف مناطق بغداد وبعض المحافظات وشرعنا باستيراد عينات مختلفة من الصناعات الجلدية لمعرفة أذواق الزبائن وما يرغبون في شرائه. وسلكنا طريق استيراد المنتجات التي تنفد بسرعة من معارضنا كالحقائب والأحزمة والشحاطات كون الأسعار تناسب المواطن. وان كثيراً من المتبضعين يُقبلون على شراء المستورد ويفضلونه على المنتج المحلي كون ما ينتج محليا لم يراع التطور في الموديلات كما متوفر في البضاعة المستوردة.

أما حسين ألعبيدي الذي كان يتبضع من سوق الرصافي فيقول: يعد الحزام الأجنبي على سبيل المثال أكثر متانة من الحزام المنتج محليا كما انه رخيص الثمن ومدبوغ بشكل جيد. كما أن أصحاب المعامل المحلية يلتزمون بصناعة موديلات تقليدية متناسين أن الإنتاج بحاجة إلى تطور بشكل مستمر ومتابعة كل ما هو جديد في هذا المجال وهذا احد الأسباب التي جعلت الفجوة تتوسع بين الزبون والإنتاج المحلي.

وشاطرهم عمار محمد حسن صاحب معمل لصناعة الأحذية الرجالية والنسائية. أن الصناعات الجلدية في العراق تمر بأسوأ حالاتها لفقدان الدعم من الدولة والمشاكل التي سببها الاستيراد المفتوح وارتفاع اجر العاملين في هذه المعامل مما انعكس بشكل تصاعدي على تكاليف أنتاج الحذاء المحلي مما جعل الإقبال على شراء المستورد اكبر. وكذلك الظروف الأمنية الصعبة التي يمر بها البلد حيث أثرت بشكل سلبي في المنتجات الجلدية في الإنتاج والتصريف. فضلا عن استيراد منتجات جلدية أجنبية من منا شيء عالمية مختلفة وبأسعار لا يستطيع المنتج المحلي منافستها ولكن عندما نعود إلى عنصر الجودة نجد أن المنتجات المحلية أجود من الأجنبية.

وقال احد العاملين في دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة فضل عدم ذكر اسمه. بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ فتحت الحدود على مصراعيها وشهد السوق العراقي حالة من الاستيراد المفتوح وإغراق السوق ببضائع ومنتجات من منا شيء عالمية مختلفة وبأسعار تنافسية للمنتجات المحلية التي لم تتمكن من الصمود بوجهها لرخص ثمنها وإقبال المواطنين لشراء المستورد على حساب المنتج المحلي. وهكذا انعكست أثار الاستيراد العشوائي على أصحاب المهن ومنها الصناعات الجلدية التي تأثرت كثيرا بسبب هذه العملية. ولحماية الصناعات الوطنية أو المحلية لابد من أن توضع آلية استيراد محددة تلزم جميع التجار بمراعاتها وعدم تجاوزها.

٢٢٠٠ مصرفي عراقي في مؤتمر عن التمويل المالي

عمان / نصير العوام

بدءأ اكثر من "٢٠٠" مصرفي عراقي وعربي امس الاربعاء في العاصمة الاردنية عمان اعمال المؤتمر الاول للعمل المصرفي والتمويل المالي في العراق والذي يستمر ليومين .

وقال بلجيت فوهرا المدير التنفيذي لمشروع ازدهار الراعي للمؤتمر مع مصرف اشور الدولي للاستثمار وعدد من المصارف والشركات ان هذا المؤتمر هو الاول من نوعه للمصارف العراقية وتشارك فيه مصارف عربية من الاردن والبحرين والامارات ودول اجنبية اخرى مثل الولايات المتحدة واليابان ، مضيفاً ان المصرفيين سيناقشون دوافع العمل المصرفي وتحديات القرن الحادي والعشرين ، مشيرا الى ان :" انهم سيبحثون خلال المؤتمر كيفية تطوير العمل المصرفي في العراق ودور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية . واوضح فوهرا:" ان المؤتمر سيناقش الوضع الحالي للمصارف الخاصة والتطوير المستقبلي لها وكيفية انظمه الدفع وادارة المعلومات ، مبينا ان المؤتمر سيشكل ورش عمل داخله لمناقشة العمل المصرفي وكيفية ادارة المصارف .

من جانبه قال ممثل عن محافظ البنك المركزي العراقي د مظهر صالح "هناك ثلاث نقاط اساسية بغية تمكين القطاع المصرفي العراقي من اداء نشاطه على وفق بيئة مالية رصينة فان السلطة النقدية اتخذت على عاتقها تحقيق اولى مهامها والمتمثلة(بتحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير اسعار الفائدة وازالة اي شكل من اشكال الكبح المالي ، فتح باب المشاركة للمصارف الاجنبية للعمل في العراق سواء بشكل فروع او شركات مستقلة او مشاركات مع المصارف الاهلية ،التحول من الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة الوقائية التلقائية ، اطلاق حرية التحويل الخارجي دونما اي قيود تذكر وعلى وفق تحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات وبما يتفق مع المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي) .

من جهته أكد نائب رئيس الوكالة الاقتصادية للتنمية الامريكية مايك هارفي ان الحركة المصرفية في العراق ستشهد تطورا ملحوظا ،وقفزة نوعية من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الخاص وزيادة الاستثمار بعد اقراره من البرلمان العراقي . وقال هارفي في كلمة له خلال المؤتمر "ان البرامج التي نفذت في العراق خلال السنوات الماضية كانت مهمة على الصعيد الاقتصادي حيث كان من ابرز هذه البرامج برنامج دعم شبكة الحماية الاجتماعية الذي يقدم الدعم المالي لاكثر من مليون عائلة عراقية ، واضاف هارفي :" نسعى لضم العراق الى منظمة التجارة العالمية وهو التزام حقيقي للحكومة العراقية لتحويل الاقتصاد وحتى تصبح متطابقة مع الاقتصاد العالمي " .

وعن ماتم تحقيقه ايضا خلال عام ٢٠٠٦ قال هارفي :"لقد تم ارسال خبراء ومستشارين في مجال الاقتصاد الى العراق لتقديم الدعم الى الحكومة العراقية في التحولات الاقتصادية وتم خلال هذه الفترة من فتح برامج تخص الاستثمار والعمل المصرفي بهدف تحديث وتطوير النظام المصرفي في العراق .

تشكيل لجان متخصصة لمتابعة توصيات مؤتمر تنمية السليمانية

خالد النجار:

اعلنت اللجنة العليا لمؤتمر تنمية وتطوير السليمانية الذي عقد في شباط الماضي عن تشكيل لجان عليا متخصصة في متابعة مضامين الدراسات والبحوث المقدمة لغرض تنمية وتطوير السليمانية واكد السيد آرام سعيد عضو اللجنة العليا ان مهام تلك اللجان ستكون متابعة حيثيات ما طرح في المؤتمر ومتابعتها من حكومة اقليم كوردستان بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني في السليمانية وتشكيل لجنة اعلامية متخصصة من الاعلام الحر في كوردستان لاختيار الكادر الاعلامي.

وقمنا ايضا باصدار كتيب خاص بالمؤتمر بـ١٦٠ صفحة لأغراض التوثيق ومعزز بالصور الملونة والجداول والرسوم التخطيطية وضم البحوث والدراسات والافكار والمواضيع والمناقشات التي دارت في اروقة المؤتمر والتي رفعت الى حكومة اقليم كوردستان للموافقة عليها.كذلك تمت اقامة دورات مركزة من منظمة " R.T.R.E"وبدعم مالي من منظمة " U.S.I.D"ومشروع الحكم المحلي لزيادة خبرات العاملين في المجال الخدمي لعلاقته المباشرة بالمواطنين وفي الاسبوع الماضي أقيمت دورة موظفي دائرة الماء في السليمانية وخاصة المدراء ورؤساء الاقسام حول تنظيم الوقت ودورات الكومبيوتر ستقام في الاسبوع القادم دورات لجميع الدوائر الخدمية في السليمانية ومنها الكهرباء والصحة والبلديات.

وقد اوعز محافظ السليمانية بتطوير الكفاءات والمهارات الهندسية والفنية لجميع الكوادر واختيار المرشحين لهذه الدورات من الاشخاص والاداريين لأهمية الوقت وتستغرق مدة الدورة ١٢ ساعة تقسم على ثلاثة او اربعة ايام حسب الأهمية ونوعية المواضيع التي تناولتها تلك الدورات وقد شارك فيها عدد من المدراء والموظفين ورؤساء الاقسام.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السابع والتسعين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاربعاء الموافق٢٠٠٧/٤/٤ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٨
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٧٢
السعر الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٩٠,٤٧٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٣١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٧١) دينار /حوالات .
ب-سعر البيع النقدي (١٢٨٣) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ(١٢,٣٧٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٧٨,١٠٠,٠٠٠)دولار.

إيطاليا تعرض قرضاً بـ٤٠٠ مليون يورو للعراق

بغداد / المدى

استقبل نائب رئيس الوزراء العراقي الدكتور برهم احمد صالح السيد اوكو انتينهي وكيل وزير الخارجية الايطالي والوفد المرافق له الذي يزور بغداد حاليا.

وحضر اللقاء من الجانب العراقي السيد بيان جبر الزبيدي وزير المالية ووكيلا وزارتي الخارجية والتخطيط وعدد من السادة المستشارين.

ويضم الوفد الايطالي السفير جورجيو ملفاتي مدير مكتب الوكيل والسفير الايطالي السابق في العراق دي ماتينو والمدير العام لدائرة الممتلكات الثقافية في وزارة الخارجية الايطالية جيوسيبي برويتي والسفير الايطالي المعتمد في العراق السيد ماوريزيو ميلاني.

ورحب الدكتور برهم في بداية اللقاء بالضيف الايطالي الوكيل وتمنى له طيب الاقامة في بغداد.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين الصديقين وافضل السبل لتعزيزها وتطويرها على اساس المصالح المشتركة والتي تصب في خدمة شعبي البلدين.

و ابدى السيد وكيل الخارجية استعداد ايطاليا لدعم مشاريع الاعمار والبناء في العراق وعرض قرضا من الحكومة الايطالية بقيمة ٤٠٠ مليون يورو بشروط ميسرة وتم التباحث في آلية تفعيلها وسيتابع السيد وزير المالية العراقي آلية التنفيذ مع الحكومة الايطالية.

كما اكد وكيل الخارجية الايطالي دعم الحكومة الايطالية لوثيقة العهد الدولي مع العراق وتم التطرق الى الشراكة العراقية الايطالية في ادارة الصندوق الدولي للاعمار وسبل تقوية وتعزيز عمل الصندوق من اجل خدمة مسيرة التنمية والاعمار في العراق.